



جَمِيعَةِ مَصَارِفِ لَبَنَانٍ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
تشرين الثاني / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN
NOVEMBER / 2025

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الاقتصادي

٢٤

أخبار إقتصادية محلية

٢٦

أخبار مصرفية محلية

٢٧

صحافة متخصصة أجنبية





هيكلة المصادر ... وماذا عن القطاع العام؟

لا يختلف اثنان على أن إعادة هيكلة القطاع المالي بانت ضرورة لا يمكن تجاوزها. فهي محور أساسي في أي مسار إصلاحي جدي يعيد الانتظام إلى المالية العامة، ويرمم الثقة بالنظام المصرفي، ويوسّس لخروج تدريجي من الاقتصاد النقدي نحو اقتصاد منظم وقابل للنمو.

لكن بما أن الأزمة نظامية الطابع، فلا يجوز أن تتحصر الهيكلة بالقطاع المصرفي وحده. وهل يمكن الاستمرار في معالجة نتائج الانهيار دون التصدي لأسبابه البنوية؟

أليست الفجوة المالية انعكاساً مباشراً لعقود من الإنفاق العام غير المستدام، ولسياسات مالية لم تكن قابلة للاستمرار؟

من هنا، تبدو أي مقاربة جزئية، تُحمل القطاع المصرفي العبء الأكبر من الأزمة غير عادلة، بينما تكتفي الدولة، وهي المسئول الأول عن الانهيار، بمساهمة رمزية وكأنها تكرّس الحلول المؤقتة، وتغضّ الطرف عن إعادة هيكلة القطاع العام، وهو في صلب التوازنات المطلوبة.

ومن دون إصلاحات جذرية في هيكل الدولة، فإن أي إعادة رسملة أو هيكلة للمصادر تبقى عرضة لأن تُفرغ من مضمونها بعد بضع سنوات، لنعود وندور في الدّوامة نفسها.

إن المسار التشريعي الجاري حالياً لإعداد قانون مخصص لمعالجة الفجوة المالية خطوة مطلوبة، شرط أن تدرج ضمن إطار متكامل يحدد بوضوح:

- المسؤوليات الفعلية لكل طرف،
- مساهمة كل من الدولة والمصرف المركزي،
- حقوق المودعين كمتركتز لا يمكن التفريط به.



إن تدمير جهة واحدة ورر أزمة أنتجتها السياسات العامة لن يُتيح حلّاً، بل يعمّق الشلل القائم ويؤخر الخروج من الأزمة.

لقد أظهرت كلمة رئيس جمعية المصارف خلال مؤتمر اتحاد المصارف العربية الأخير حجم التحديات التي واجهها القطاع، ودروس هذا القطاع على الانخراط الإيجابي في إعادة بناء النظام المالي، من خلال رسملة جديدة، وتعزيز الشفافية، وتطوير أدوات العمل المصرفي بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي.

لكن ذلك ودنه لا يكفي. إن الإصلاح الحقيقي لا يُقاس بعدد القوانين المصرفية التي تُقرّ، بل بمدى الالتزام بتطبيق خطة وطنية شاملة تشارك فيها السلطات العامة والقطاع الخاص على قاعدة الواقعية، والعدالة، والمسؤولية المشتركة.

فلنعد طرح السؤال كما يجب: هل نريد فعلاً استعادة ثقة مستدامة؟ إذا كانت الإجابة نعم، فالمعادلة واضحة: لا يمكن بناء قطاع مصرفي قوي على قاعدة مالية عامة ضعيفة، ولا يمكن استعادة النمو من دون تقاطع جريء بين إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملحوظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.



الوضع الاقتصادي العام

أيلول 2025

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاضة بالعملات الأجنبية ٨٢٤١ شيكًا بقيمة ١٠٩,٤ ملايين دولار أمريكي. وبمقارنة الأشهر التسعة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ٩٧٥٤ شيكًا ومقدار ١٤٧٦٤ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٣٣٢٣٤ شيكًا وبقيمة ٤٠١,٦ مليون دولار.

أولاً - الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاضة

في أيلول ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوفّرة عن حركة مقاصلة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانيّة وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاضة بالليرة ٣٠٧٨ شيكًا بقيمة ٤٣٩٨

جدول رقم ١ تطور الشيكات المتقاضة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2025-2024

2025	2024	الشيكات بالليرة
16518	6764	- العدد
27384	12620	- القيمة (مليار ليرة)
1658	1866	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
الشيكات بالعملات الأجنبية		
47943	14709	- العدد
647,9	196,3	- القيمة (مليون دولار)
13515	13347	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاضة بالعملات الأجنبية ٣٧ مليون دولار مقابل ٥٦ مليون دولار و١٢٨ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥١,٧ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أمّا بالنسبة لحركة مقاصلة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاضة بالليرة اللبنانية ٥٨٩٧ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٥٠١٣ مليار ليرة في الشهر الذي سبق ٧٢٦٨ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٦,٥ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥



جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاضية الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	الشيكات بالليرة
79	137	272	699	- العدد (آلاف)
45537	61976	45699	25684	- القيمة (مليار ليرة)
576418	452380	168011	36744	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
الشيكات بالعملات الأجنبية				
9	13	83	608	- العدد (آلاف)
521	1078	2848	8003	- القيمة (مليون دولار)
57889	82923	34313	13163	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها %٢٥,٤ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب واماس ومجوهرات (١٤,١٪)، ثم منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٢٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٧,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٥٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١١,٧٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٢٪)، ثم مصر (٦,٧٪)، فتركيا (٦,٦٪)، ثم الإمارات العربية المتحدة (٦,١٪).

حركة الاستيراد
في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٨٢ مليون دولار مقابل ١٨٤٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٥٠٤ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى ١٢٩٣٧ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٢,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجلت الكميات المستوردة المقاومة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٤٪ في الفترة المذكورة.
وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالتالي: احتلّت المنتجات

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير % 2025-2024	2025	2024	2023	2022	الواردات السلعية (مليون دولار)
12,1+	12937	11543	11776	12773	
21,4+	10591	8725	7660	7580	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حصتها ٣٦,٠٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٨٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٠٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، ذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٢٪)، ثم مصر (٤,٦٪)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٤,٥٪)، ثم سوريا (٤,٤٪).

حركة التصدير
في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٥٢ مليون دولار، مقابل ٣٧٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه ٢٣٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٣٦٦ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٩٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالتالي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت

جدول رقم ٤ الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير % 2025-2024	2025	2024	2023	2022	الصادرات السلعية (مليون دولار)
					الصادرات السلعية (ألف طن)
23,9+	2366	1910	1894	2411	
19,5+	1246	1043	1083	1218	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

١٣٨٩٥ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (١٢٦٨٢+ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (١٢١٣+ مليون دولار).

أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ١٢٧ مليون دولار في شهر أيلول ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٨٢٦ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١١٦٨ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

في أيلول ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٧٠٧ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٦٢٧ ألف متر مربع في الشهر الذي سبق و٥٣٧ ألف متر مربع في أيلول ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٧,٢٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

الحسابات الخارجية
- في آب ٢٠٢٥، تراجع **عجز الميزان التجاري** إلى ١٢٣٠ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٤٧٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٣٢٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٠٥٧١ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٩٦٣٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
- في أيلول ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المالي والمؤسسات المالية بحوالي ٣٨٢٥ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٣٧٨١ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٤٤ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ١١٥٠ مليون دولار في آب ٢٠٢٥. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة



جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)
5738	4894	3785	7514	

المصدر: نقابة المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في أيلول ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٥٢٧ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٩٦٩٤ شخصاً وعدد المغادرين ٣٨٤٦٤١ شخصاً وعدد الركاب العابرين ١٥٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٥٠٥٠ طناً مقابل ١٧٩٠ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت كل من حركة القادمين بنسبة ١٤,٦٪، وحركة المغادرين بنسبة ٦,٠٪، وعدد الرحلات بنسبة ٥,٢٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,٣٪.

- في أيلول ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٤٢٥٦,٤ مليار ليرة مقابل ٢٢٥٦,٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق ١٠٢٧,١٩ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٢٥,٦٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٥٦ ألف طن في آب ٢٠٢٥ مقابل ٢٧٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه ٢٥٩٦ ألف طن في آب ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٢٥,٨٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2025-2024

النسبة المئوية (%)	2025	2024	حركة الطائرات (عدد)
5,2+	41800	39748	منها: حصة الميدل ايست، %
	45,6	41,6	
14,6+	2767561	2414545	حركة القادمين (عدد)
	43,9	39,1	منها: حصة الميدل ايست، %
6,0+	2635699	2486377	حركة المغادرين (عدد)
	45,3	41,2	منها: حصة الميدل ايست، %
63,2-	1263	3429	حركة العابرين (عدد)
1,3+	49863	49211	حركة شحن البضائع (طن)
	26,7	25,4	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

بورصة بيروت

في أيلول ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢١٣١١٠٨أسهم بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٩,٠ مليون دولار مقابل تداول ٢٧٨٤٣١٨ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٧٨٢٦٥٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٩٢٧ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقابل ١٩٦٤٠ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢٠٢٤). وفي أيلول ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهامها «أ» و«ب» بنسبة ٦٥,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة ١٨,٢٪ فالقطاع الصناعي بنسبة ١٦,٢٪.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر التسعة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٨,٣ ملايين سهم إلى ١٤,٢ مليوناً.
- انخفاض قيمة التداول من ٣٩٤,٣ مليون دولار إلى ٢٢١,٤ مليوناً.

حركة مرفأ بيروت

في أيلول ٢٠٢٥، بلغ عدد الباخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٨ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٠٢٤١ طناً والمشحونة ٩٠٣٢٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٧٦٨١ مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤، ازداد كلّ من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٤,٧٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ١٩,٤٪، في حين تراجع كلّ من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٠,٧٪، وعدد الباخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٨,٠٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٦٠٪ قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٥,٦٪ قياساً على أيلول ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بحسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند التعليم والمأowاد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
22.5	533	سويسرا	11.7	1516	الصين
16.1	382	الإمارات العربية المتحدة	8.2	1059	اليونان
4.6	109	مصر	6.7	868	مصر
4.5	107	الولايات المتحدة الأمريكية	6.6	848	تركيا
4.4	103	سوريا	6.1	790	الإمارات العربية المتحدة
4.1	96	العراق	6.1	788	سويسرا
3.1	74	تركيا	5.7	740	إيطاليا
2.5	58	الأردن	5.2	676	المملكة العربية السعودية
2.2	51	اليونان	3.8	490	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	48	قبرص	3.4	442	المانيا
1.8	43	قطر	2.4	307	البرازيل
1.7	41	ساحل العاج	2.3	295	فرنسا
1.6	38	إيطاليا	2.1	277	الاتحاد الروسي
1.4	32	كونغو	2.0	259	الهند
1.4	32	البرازيل	1.7	215	اسبانيا
1.3	30	جمهورية كوريا	1.6	211	المملكة المتحدة
24.9	589	دول أخرى	24.4	3156	دول أخرى
100.0	2366	مجموع الصادرات السلعية	100.0	12937	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك



تغير صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

المجموع	2025		2024		المجموع	2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*					
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	كانون الثاني
919.1	166.0	753.1	89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)	شباط
2240.9	90.9	2150.0	1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	آذار
2474.2	266.3	2207.8	1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)	نيسان
300.8	83.0	217.8	471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)	أيار
352.2	250.1	102.1	(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	حزيران
424.8	85.4	339.4	1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)	تموز
1149.5	(55.8)	1205.4	1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	آب
3824.8	43.8	3781.0	1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)	أيلول
			1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)	تشرين الأول
			(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)	تشرين الثاني
			(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)	كانون الأول
13894.7	1213.1	12681.6	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية مصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.

** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبيندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)
أيلول 2024 - أيلول 2025

المحافظات	أيلول 24	أيلول 25	النسبة (%)
بيروت	19657	48804	6.91
جبل لبنان	170703	247930	35.12
البقاع	67013	58846	8.34
(1)	3629	2368	0.34
(2)	155976	159266	22.56
الجنوب	86911	121003	17.14
النبطية	33275	67748	9.60
المجموع	537164	705965	100.00

المصدر : نقابة المهندسين في بيروت والشمال.



حركة مطار بيروت الدولي
أيلول 2024 - أيلول 2025

البضائع (طن)			المجموع العام	الركاب				الطائرات			الشهر
المجموع	تصدير	استيراد		مرور	المجموع	مغادرة	وصول	المجموع	اقلاع	هبوط	
4659	1593	3066	485699	280	485419	275306	210113	3959	1982	1977	أيلول 24
6840	1790	5050	681693	158	681535	384641	296894	5227	2612	2615	أيلول 25
46.8	12.4	64.7	40.4	-43.6	40.4	39.7	41.3	32.0	31.8	32.3	% التغيير

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
أيلول 2024 - أيلول 2025

النوع	أيلول 2025	أيلول 2024	النوع
البضائع المفرغة (طن)	118	113	عدد البوار
البضائع المشحونة (طن)	470241	357473	البضائع المفرغة (طن)
المستوعبات المفرغة	90327	89168	البضائع المشحونة (طن)
عدد السيارات المستوردة	17681	13309	عدد البوار
عدد السيارات المستوردة	6060	4029	البضائع المفرغة (طن)

المصدر : إدارة واسurement مرفأ بيروت



تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤.

يُذكر أن وزارة المالية توقفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزيعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمدفوعات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المدفوعات الفعلية بلغت ٣٤٨٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و ١٢٪ لمدفوعات الخزينة.

وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليارات دولار) في العام ٢٠٢٤. وعلىه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجماليّاً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المدفوعات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٥٤٧٧ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و ٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. ويُعزى الانخفاض في الشهر التاسع من العام الحالي بشكل أساسي إلى استحقاق سندات من فئة ١٢ سنة بقيمة ١٨٣٣ مليار ليرة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٤٧٣٤ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥. يُذكر أنه تم التوقف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بحسب قرار من وزارة المالية، في حين تستحق سندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوفّرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (الغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية في أيلول ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٢٤٣١ مليار

جدول رقم ٧ توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	١٨٠	١٤٤	١٢٠	٨٤	٦٠	٣٦	٢٤	
	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	٢٠٢٤ ١ ك
100,00	2,60	5,64	52,18	20,20	12,73	6,05	0,60	٢٠٢٥ آب
100,00	2,70	2,37	54,32	20,94	12,75	6,30	0,62	٢٠٢٥ أيلول

المصدر: بيانات مصرف لبنان

فترة ٧ سنوات (٢٠,٩٪) والسنادات من فترة ٥ سنوات (١٢,٧٪).

في نهاية أيلول ٢٠٢٥، بلغت حصة السنادات من فترة ١٠ سنوات ٣٥,٣٪ من مجموع المحفظة، تلتها السنادات من

الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مiliar ليرة)

البيان	22-2	22-1	23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	15317	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	57403	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	625	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	17153	17905	19.6
الجمهور	571	413	699	0.8
المجموع	90973	90911	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة (مiliar ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مiliar ل.ل.)	21-1	22-2	23-2	النسبة (%)
مصرف لبنان	58002	58255	57022	62.1
قروض	0	0	57403	0
سندات خزينة	58002	58255	57403	57022
المصارف	21200	19155	15575	16.9
سندات خزينة	20900	18850	15317	15303
قروض للمؤسسات العامة	300	305	258	256
آخر(سندات)	14045	13868	18191	19214
الجمهور	581	571	413	699
المؤسسات العامة	13021	12869	17153	17905
المؤسسات المالية	443	428	625	610
الدين المحرر بالعملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	38754	41337	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	1979	2062	5.0
غيرها	36553	36774	39275	95.0
وتابع القطاع العام (مiliar ليرة)	19238	17944	26445	28707

المصدر : مصرف لبنان



الخاص بالليرة إلى ١٠٣٤٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٨٦٣٢ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونذكر بأنّ هذه التسليفات عرفت منحًى تراجعيًّا واضحًّا منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

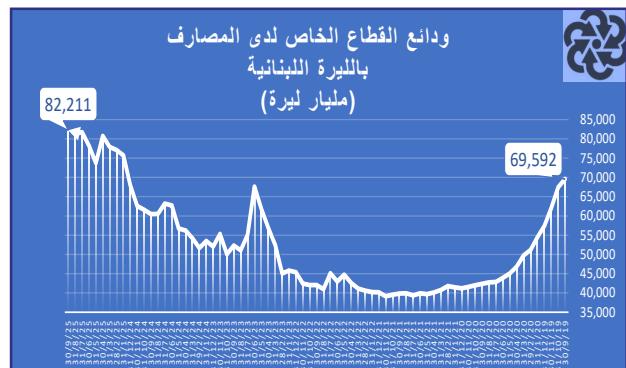


ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

٠ الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٢٢١١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٨٠٧٢٨ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع



٠ الكتلة النقدية بالليرة

تراجع قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، قليلاً إلى ٦٥٣٩٠ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٦٥٧٣٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الآذشارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المركزي، إلى ١٤٧٣٥٥ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ١٤٦١٣٥ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



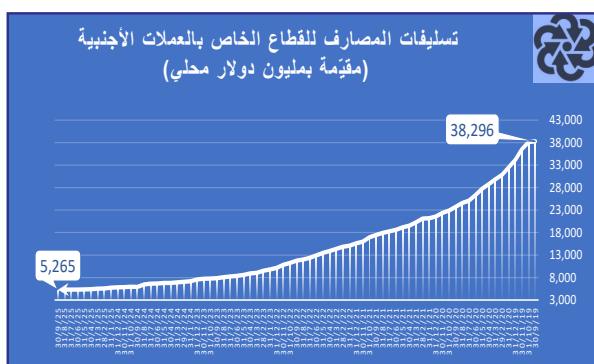
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد ارتفعت إلى ١٢,٦٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ١٠,٧٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

٠ وترجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ٧٩٠٥ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٨٤٢٠ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وهي تُسجّل منحًى تراجعيًّا منذ بداية الأزمة.





من جهتها، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية حوالي ٥,٢٦ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٥,٣١ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزّعت بين حوالي ٤,٣٧ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٩ مليارات دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).



• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**
بقيت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف شبه مستقرة بحيث بلغت حوالي ٨٧,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٤ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ (٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، مع العلم أنها تتضمّن ودائع الـ Fresh.



سبقه ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).
• استقرّت **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** على حوالي ٥,١ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، كما بقيت **الالتزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** شبه مستقرّة بحيث بلغت ٢,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٢,٤ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥.

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد بقيت شبه مستقرّة بحيث بلغت ٠,٦٦١% في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٠,٦٦١% في نهاية آب ٢٠٢٥.
• بلغت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية**، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي



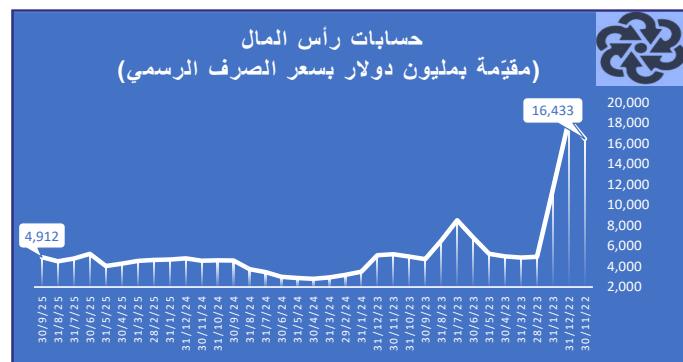
دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٧٨,٩ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

- بقيت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) شبه مستقرة حيث بلغت ٧٨,٨ مليار



نهاية آب ٢٠٢٥ (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

- ارتفعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٩ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٤,٥ مليارات دولار في



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوفّرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوفّرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

- استقرت القيم الثابتة المادية على حوالي ١,٥ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

- عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبيوندز)، بلغ معدل الفائدة المثلثة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة
 في أيلول ٢٠٢٥، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,١٦٪ مقابل ٣,٢١٪ في الشهر الذي سبق (٩٣٪ في أيلول ٢٠٢٤)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ١٠,٠٧٪ في أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٩,٣٩٪ في آب ٢٠٢٥ (٣,٩٩٪ في أيلول ٢٠٢٤). على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٦٠٪ بالحد الأقصى في أيلول ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثلثة في أيلول ٢٠٢٤ ٢٩,٧٧٪ مقابل ٨٣,٢١٪ في الشهر الذي سبق (٩٢,٦٦٪ في أيلول ٢٠٢٤).
 ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد
 معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية أيلول ٢٠٢٥، انخفضت الفائدة المثلثة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٧٢٪ مقابل ٦,٧٩٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٤,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). يعود ذلك بشكل رئيسي إلى استحقاق سندات من فئة ١٢ سنة بقيمة ١٨٣٣ مليار ليرة بفائدة ٨,٧٤٪. وبقي متوسط عمر المحفظة شبه مستقرًّا إذ بلغ ٨٧٣ يوماً (أو ٢,٤٠ سنة) في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٨٧٠ يوماً (٢,٣٩ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق (٩٣٪ يوماً أو ٢,٥٦ سنة في نهاية العام ٢٠٢٤). تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاقات في شهر أيلول ٢٠٢٥ بلغت ٢١٤٦ مليار ليرة، لم يقابلها اكتتابات وذلك منذ مطلع العام ٢٠٢٤ بموجب طلب من وزارة المال.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

جدول رقم ٩ تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2025	آب 2025	أيلول 2024	
3,16	3,21	0,93	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
10,07	9,39	3,99	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
29,77	83,21	92,66	المعدل المثلث للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

على التسليفات بالدولار إلى ٥,٩٧٪ في أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٥,١٩٪ في الشهر الذي سبق و١,٤٨٪ في أيلول ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في أيلول ٢٠٢٥، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٧٪ مقابل ٠,٠٥٪ في الشهر الذي سبق و٠,٠٢٪ في أيلول ٢٠٢٤، وارتفع متوسط الفائدة

جدول رقم ١٠
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2025	آب 2025	أيلول 2024	
0,07	0,05	0,02	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
5,٩٧	5,١٩	1,٤٨	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

٤٧,٠ مليار دولار مقابل ٤٣,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٥,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
في نهاية أيلول ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية

جدول رقم ١١
موجودات مصرف لبنان الخارجية
القيمة بـملايين الدولارات، نهاية الفترة

أيلول 2025	آب 2025	كانون الأول 2024	أيلول 2024	
35171	31473	24102	24462	الذهب
9740	10964	10089	10654	العملات الأجنبية
2137	830	168	168	الأوراق المالية الأجنبية
47048	43267	34359	35284	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردها محفظته من سندات اليوروبيندز المُصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجمعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول 24	أيلول 25	آب 25	أيلول 25
<u>الموجودات</u>				
الموجودات				
الموجودات	7281949	7129571	7065623	7062634
- أوراق نقدية	6454	7180	6826	8681
- ودائع لدى مصرف لبنان	7275495	7122391	7058797	7053954
ديون على القطاع الخاص المقيم	459344	454119	404373	401432
- بالليرات اللبنانية	11113	11433	8490	10205
- بالعملات الأجنبية	448231	442686	395883	391226
ديون على القطاع العام	210181	208357	205407	210107
منها: سندات بالليرة	10042	8778	8420	7905
سندات بالعملات	198261	197756	195796	201165
ديون مختلفة	1879	1823	1191	1037
موجودات خارجية	835636	848956	965803	970902
- قروض على غير المقيمين	81009	77989	79793	80095
- قروض على مصارف غير مقيمة	383876	420027	459963	458481
موجودات خارجية أخرى	231937	222810	236983	239082
نقد ودائع لدى مصارف مركبة غير مقيمة	74651	56073	71811	72984
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	64164	72057	117254	120261
القيم الثابتة	208221	222551	260585	264788
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	275452	352724	244282	266622
موجودات غير مصنفة	26552	15326	15334	14741
<u>المجموع</u>	9297336	9231604	9161407	9191226
<u>المطلوبات</u>				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6127959	6062160	5993714	5975544
- ودائع بالليرة	57670	65177	76686	78221
ودائع بالعملات الأجنبية	6070289	5996983	5917028	5897323
ودائع القطاع العام	62164	51576	64264	68482
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1886114	1871676	1913521	1923778
- بالليرات اللبنانية	2766	2718	4042	3990
- بالعملات الأجنبية	1883348	1868959	1909479	1919788
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	229471	224295	214706	206245
سندات دين	46520	46234	30747	31039
الأموال الخاصة	409418	428536	404259	439618
- أموال خاصة أساسية	377226	394917	372092	407392
- أموال خاصة مساندة	32192	33619	32168	32226
مطلوبات غير مصنفة	535690	547127	540196	546519
<u>المجموع</u>	9297336	9231604	9161407	9191226

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.).

البيان	أيلول 24	أيلول 25	آب 25	أيلول 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :				
- ذهب				3149570 3798088
(مقيم بمليين د.أ)				3147802 2816833
- عوائد أجنبية *				(35171) (31473)
(مقيمة بمليين د.أ)				871768 981255
				(9740) (10964)
ديون على القطاع الخاص				360 372
سلفات للمصارف التجارية				38302 38819
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية				962 972
سلفات للقطاع العام				1486858 1486830
فروقات القطع				1971297 2302383
محفظة الأوراق المالية				729835 614315
القيم الثابتة				851 850
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة				183202 178719
أصول من عمليات تبادل أدوات مالية				29329 25231
موجودات غير مصنفة				8460565 8446580
المجموع				
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان				74557 72863
ودائع المصارف التجارية				7329961 7339562
ودائع المصارف المتخصصة ومؤسسات المالية				63465 64068
ودائع القطاع الخاص				4402 4286
التزامات تجاه القطاع العام				719552 703085
التزامات خارجية				165072 165039
(مقيمة بمليين د.أ)				(1844) (1844)
الأموال الخاصة				62420 62420
مطلوبات غير مصنفة				41136 35255
المجموع				

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتتوافق مع المعايير الدولية، ومحظ قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاریخ ٢٠٢٤/٩/١٢، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، قمت إعادة تصنف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٠٢٤/٥/٢٨ بتاريخ ٢٤/١٢/١، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي قمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبيه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

اليوم	آب 25	آب 24	آب 24	اليوم	البيان
112301	111292	102718	88177		الكتلة النقدية M1
65390	65735	58077	46764		- النقد في التداول
46910	45557	44641	41413		- ودائع تحت الطلب بالليرة
5965445	5986726	6062923	6133407		الكتلة شبيه النقدية
35054	34843	28268	21882		- ودائع أخرى بالليرة
5930390	5951883	6034655	6111525		- ودائع بالعملات الأجنبية
31039	30747	32809	33095		سندات دين
					النقد وشبيه النقد
147355	146135	130986	110059		- بالليرات اللبنانية M2
6108784	6128765	6198450	6254679		- بالليرات والعملات M3
6113900	6133932	6208708	6267825		- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+Sندات الجمهور
					عناصر التغطية :
2868035	2525905	1626243	1627053		ديون صافية على الخارج
3147802	2816833	2157141	2189372		- الموجودات بالذهب
(279766)	(290928)	(530898)	(562320)		- الموجودات بالعملات الأجنبية
3337961	3686319	4594527	4604559		وضعية القطاع العام المدينة
1366664	1383936	1573625	1538470		- ديون صافية على القطاع العام
1971297	2302383	3020901	3066089		- فروقات القطع
490262	492036	542272	577194		ديون على القطاع الخاص
11026	9352	13834	12038		- بالليرات اللبنانية
479235	482684	528438	565156		- بالعملات الأجنبية
(587474)	(575495)	(564592)	(554127)		مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفية (صافية)
6108784	6128765	6198450	6254679		المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أيلول 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطى	الاقسام
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	
الفرنك السويسري	111124.91	113751.91	112398.69	112197.57
الجنيه الاسترليني	119598.85	122167.50	120898.73	120314.85
اليين الياباني	597.74	611.84	605.32	604.69
الدولار الكندي	64185.31	65157.25	64717.48	64309.84
الدولار الاسترالي	58255.55	59714.40	59058.92	59150.55
اليورو	104079.55	105976.95	105064.05	105126.70

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

أيلول 25				آب 25				العملة
الاقسام	الوسطى	الأعلى	الأدنى	الاقسام	الوسطى	الأعلى	الأدنى	
الجنيه الاسترليني	1.34	1.35	1.36	1.34	1.35	1.35	1.36	1.33
اليمني الياباني	148.01	147.90	149.78	146.48	147.05	147.50	148.37	146.93
الفرنك السويسري	0.80	0.80	0.81	0.79	0.80	0.81	0.81	0.80
اليورو	1.17	1.17	1.18	1.16	1.17	1.16	1.17	1.14
أونصة الذهب	3858.53	3667.58	3858.53	3476.28	3448.19	3367.78	3448.19	3315.68

المصدر : Bloomberg.com



توازن دقيق بين حاجات اليوم ومسؤوليات الغد - بين الإستجابة الفورية للضغوط الإجتماعية، والحفاظ على الإستقرار المالي وضمان استدامة الدين العام. ومن هنا، تبرز أهمية تحسين استهداف الإنفاق الإجتماعي، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، والإستثمار في رأس المال البشري، بوصفها ركائز أساسية لبناء اقتصادات أكثر صموداً وعدالة ونمواً. وهذا التحدي ليس تقنياً فحسب، بل هو مسؤولية أخلاقية ووطنية عابرة للأجيال، لأننا نصوغ اليوم ملامح مستقبل أبنائنا، وفي لغة المالية العامة، تختصر هذه المسؤولية بمفهوم واحد هو الاستدامة».

وقال الوزير جابر: «ان الموازنة اللبنانية لسنة ٢٠٢٦ نصفها للإنفاق الإجتماعي، الجزء الإستثماري لا يتعدي ١١٪ ولكن نعوض عنه بقروض طويلة الأجل من البنك الدولي في مجالات الكهرباء والمياه وخدمات أخرى».

معرض الصناعات اللبنانية

شدد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون على أهمية الصناعة اللبنانية، مؤكداً تقديره للصناعيين اللبنانيين ودورهم في صمود الاقتصاد الوطني، معتبراً أن «الفرصة المتاحة لإنقاذ لبنان واستعادة نهضته وازدهاره باتت أكبر من أي وقت مضى».

نظمت جمعية الصناعيين اللبنانيين بالشراكة مع وزارة الصناعة وبالتعاون مع شركتي Promofair و Hospitality Services، معرض الصناعات اللبنانية على مساحة عشرة آلاف متر مربع، ويضم ١٩٠ عارضاً.

رعى رئيس الجمهورية جوزاف عون افتتاح المعرض ولفت إلى إدراكه العميق لصعوبات ومشاكل القطاع الصناعي»، داعياً إلى «طرحها ووضع تصورات عملية دقيقة ومبرمجة لمعالجتها تدريجياً وإيجاد الحلول المنطقية والممكنة لها». في كلمته، عبر رئيس الجمعية سليم الرعنبي مؤكداً أن «الصناعة الوطنية تشكل ركناً أساسياً في مشروع الدولة المنشودة، وعنصراً حاسماً في عملية النهوض الاقتصادي وتحقيق الإستقرار الإجتماعي». وأشار إلى أن «الصناعات اللبنانية باتت تغطي معظم القطاعات وتتنافس في الأسواق العالمية بفضل جودتها العالية»، مؤكداً أن «القطاع الصناعي هو التجسيد الأصدق لهوية لبنان وإبداع اللبنانيين».

ارتفاع مؤشر التوظيف في لبنان بأسرع معدل منذ ١٢ عاماً

في تشرين الأول ٢٠٢٥، سجل مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI قراءة أعلى من المستوى المحايد علماً أنه انخفض من ٥١,٥ نقطة في آيلول ٢٠٢٥ إلى ٥٠,٦ نقطة. يعزى التحسن في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني في تشرين الأول ٢٠٢٥ إلى ارتفاع مؤشر الإنتاج والطلبيات الجديدة، ولكن معدل نمو هذين المؤشرين كان أدنى مقارنة بشهر آيلول ٢٠٢٥.

كما ارتفع مؤشر التوظيف للمرة الأولى منذ شباط ٢٠٢٥ وبمعدل كان الأسرع في أكثر من ١٢ سنة.

ترتبط هذه النتائج الإيجابية بنمو الطلبيات الجديدة على الصعيد المحلي لأن الصادرات ظلت في حالة ركود. بالإضافة إلى ذلك، قدمت شركات القطاع الخاص اللبناني توقعات أكثر تشاوئية بخصوص النشاط التجاري للإثنين عشر شهراً المقبلة مقارنة بشهر آيلول ٢٠٢٥ بسبب تصاعد حالة عدم اليقين السياسي وزيادة احتمالية تصاعد الحرب على الحدود الجنوبية».

المؤتمر العربي للمالية العامة والموازنة في «الإسكوا»

أقيم في مقر «الإسكوا» في بيروت، المنتدى العربي للمالية العامة والموازنة بعنوان «تعزيز الإنفاق على القطاع الإجتماعي والإستدامة المالية»، الذي نظمته «الإسكوا» بالشراكة مع منظمة «اليونيسف» للطفولة، تحت رعاية وزير المالية اللبناني ياسين جابر وحضور عدد من وزراء المالية والشؤون الإجتماعية والخطيط والإقتصاد في دول المنطقة وأفريقيا، وممثلين عن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والوفود المشاركة.

ورأى الوزير جابر في كلمته أن التحدي المشترك في هذا المنتدى هو كيفية تعزيز مصداقية وفعالية السياسات المالية، بوصفها ركيزة الثقة في العمل العام، لقد أثبتت التجارب أن التنمية لا تبني إلا على إدارة رشيدة للمال العام، وأن الموازنة ليست مجرد أداة محاسبية لتوزيع الإنعامات أو ضبط النفقات، بل هي مرآة لأولويات المجتمع وتجسيد لطبيعته. وقال: «المطلوب هو تحقيق

إلى ١٦٨ بلدًا حول العالم بقيمة تفوق مiliارين ونصف مليار دولار سنويًا.

وأطلق الخوري الإستراتيجية الوطنية للصناعة، محدداً خمس أولويات أبرزها:

- بناء بيئة تنافسية فعالة عبر أنظمة شفافة وتمويل متاح.
- ترسیخ علامة «صنع في لبنان» كختم تمیّز عالمي.
- تطوير مساحات صناعية متكاملة في المناطق.
- تمكين الكفاءات ورواد الأعمال.
- دعم الصناعات المستدامة ذات القيمة المضافة.

ودعا الزعني إلى «تبني الإستراتيجية الوطنية للصناعة التي أعدها وزير الصناعة بالشراكة مع الجمعية»، معتبراً أن «الصناعة اللبنانية أثبتت خلال الأزمات الأخيرة أنها ركيزة أساسية للإقتصاد وصمام أمان للمجتمع».

أما وزير الصناعة جو عيسى الخوري فأعلن في مستهل كلمته أن «مجلس الوزراء قرر تخصيص أول خميس من تشرين الثاني من كل عام يوماً للصناعة اللبنانية»، مؤكداً أن «الصناعة في لبنان هي عمود الإقتصاد الفقري، وتضم أكثر من ٧٠٠٠ مؤسسة و ٢٥٠ ألف عامل، وتصدر منتجاتها



سبل دمج التكنولوجيا المصرافية في المشهد الصناعي والإنتاجي والزراعي في لبنان.

ناقشت خبراء خلال المؤتمر رقمنة العمليات اليومية في مختلف المجالات في طرابلس مع التركيز على الحلول المصرافية والرقمية المتكاملة، حيث شاركوا تجاربهم وأرائهم حول تحديات وفرص التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي. تناولت النقاشات دور بنك بيروت في تسهيل العمليات المالية اليومية للتجار وأصحاب المصانع والمزارعين وتوفير بنية تحتية متكاملة تسهل عملية تسيير المدفوعات والتحصيل الآلي، وتفعيل التجارة الإلكترونية، وخدمات إدارة السيولة المتكاملة.

إطلاق مبادرة طلابية رياضية بين بنك بيروت وجامعة الروح القدس بالشراكة مع ISIC و Visa

ادخل بنك بيروت، المعروف بدوره الريادي في تقديم الإبتكارات المصرافية، بطاقة ISIC العالمية إلى لبنان. بالتعاون مع جامعة الروح القدس USEK وشركة Visa، الرائدة عالمياً في مجال تكنولوجيا المدفوعات، ساهم البنك في ترسیخ حضور هذه البطاقة وجعلها متاحة لطلاب الجامعات، مانحاً إليهم امتيازات محلية ودولية توّاكب طموحاتهم.

تشمل محاور المبادرة حلولاً مالية مخصصة للطلاب، إصدار بطاقات مصرافية رقمية حديثة ترتبط مباشرة بإحتياجات الطلاب الجامعية واليومية وتأمين امتيازات عالمية عبر شراكة ISIC و Visa حيث يحصل الطلاب على مزايا وخدمات خاصة في لبنان وأكثر من ١١٤ دولة حول العالم.

خدمة BLOM Tap to Phone من لبنان والمهاجر

أطلق بنك لبنان والمهاجر، بالتعاون مع شركة Visa، خدمة "BLOM Tap to Phone" عبر الهاتف الذكي في لبنان. تؤمن هذه الخدمة طريقة سريعة وسهلة لقبول الدفعات من بطاقات Visa و Mastercard عبر الهواتف الذكية، مما يعني عن الحاجة لتركيب جهاز دفع إلكتروني POS. توفر خدمة BLOM Tap to Phone وسيلة أسرع وأكثر مرونة وأقل كلفة لقبول الدفعات في أي وقت ومن أي مكان.

ويتمثل هذا الإطلاق خطوة رائدة تتيح لأصحاب الأعمال الصغيرة، الأطعاء، شركات التوصيل، وشركات سيارات الأجرة وغيرهم، قبول الدفعات بطريقة آمنة ومرنة مباشرة عبر هواتفهم الذكية التي تعمل بنظام Android ومزودة بتقنية NFC للدفع عن بعد.

كما تتماشى خدمة BLOM Tap to Phone مع إلتزام بنك لبنان والمهاجر بالاستدامة والمحافظة على البيئة، إذ يتم إرسال إيصال الدفع الإلكتروني إلى حامل البطاقة عبر البريد الإلكتروني، مما يعني عن الحاجة لطباعة الإيصالات الورقية.

«بنك بيروت» يستضيف مؤتمر التكنولوجيا المصرافية في الشمال

عقد بنك بيروت مؤتمراً مختصاً لقطاعات التجارة، والصناعة والزراعة،ضمّ مجموعة كبيرة من مدراء وممثلين عن أبرز شركات التصنيع، والتوزيع، والتجزئة، والتجارة، والزراعة والتكنولوجيا المالية. أقيم اللقاء بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وتم مناقشة



اختبارات الضغط يمكن أن تساعد في تحديد رأس المال الذي تحتاجه المصارف المركزية

الرغم من أن هذه الخسائر ليست مقاييساً جيّداً للقيمة الاجتماعية لإجراءات المصارف المركزية، التي قلّصت فترات الركود وعزّزت الاستقرار المالي، إلاّ أنها تؤكّد الحاجة إلى إدارة أفضل لمخاطر ميزانيتها العمومية.

ولا توضّح دراسة الأنظمة الأساسية للمصارف المركزية كيفية التصرّف. فالعديد منها يحدّد رأس المال المصرّح به بمبلغ ثابت، والذي يفقد أهميّته بمرور الوقت بسبب التضخم، وقليل من المؤسسات تعدل رأس المالا - بناء على التضخم أو الناتج المحلي - للحفاظ على أهميّته.

لسوء الحظ، فإنّ القوانين الحالية حول توزيع أرباح المصارف المركزية هي ميكانيكية. ففي بعض الحالات، تحدّد القوانين بدقة مقدار الأرباح التي يجب الاحتفاظ بها أو توزيعها، مما قد يؤدّي إلى زيادة أو نقص في رأس المال. وفي أفضل الأحوال، تلزم هذه القوانين المصارف المركزية الاحتفاظ بالأرباح حتى الوصول إلى حد أدنى من رأس المال. لكن الأهداف القانونية تتفاوت كثيراً - من ٨٪ إلى ٢٠٪ من القاعدة النقدية Base money - دون تفسير واضح لهذه النسب. وفي المقابل، تفتقر بعض المصارف المركزية إلى قواعد محددة بشأن رأس المال، تاركة مجالسها المركزية تحديد كيفية التعامل مع المخاطر. ومع ذلك، تُعتبر المصارف المركزية متعدّدة عادةً في شرح نهجها للجمهور.

هناك حلّ أفضل، يمكن في التأكّد من أنّ هؤامش رأس المال تتوافق أكثر مع ملأة المصرف المركزي أي قدرته على تنفيذ مهامه في ظلّ مخاطر أكبر على الميزانية العمومية. وهذا يتطلّب أخذ عدّة عوامل في الاعتبار، مثل أهداف المؤسّسة وأنشطتها.

ولكن في بعض الأحيان، قد تُساهم الأساليب المتبعة للإشراف على المصارف الخاصة في تسليط الضوء على النقاش الدائر حول المصارف المركزية. على وجه التحديد، يمكن لاختبارات الضغط أن تساعد المصرف المركزي على

تفخر المصارف المركزية باعتمادها على البيانات وتوافق الآراء. لكن من المثير للدهشة أنّ إجماع صانعي السياسات على مسألة جوهرية لا يزال محدوداً. ما هو حجم رأس المال الذي ينبغي أن تحتفظ به هذه المؤسسات؟

على عكس المصارف التجارية، لا تملك المصارف المركزية متطلبات رأسمالية دنيا موحّدة. لا يمكنها الإفلاس، لأنّها قادرة دائمًا على إصدار عملتها الخاصة لتغطية التزاماتها الاسمية. ومع ذلك، يمكن أن يؤدّي ضعف رأس المال إلى تقويض مصداقية المؤسسة، وقد يزيد من مخاطر استقلاليتها. لذلك، تهتمّ المصارف المركزية بالحفاظ على احتياطيات كافية من رأس المال، لكن هناك تنوع في وجهات النظر حول كيفية تحقيق ذلك.

لهذا السبب، يقترح الباحثون نهجاً جديداً لاختبار الضغوط على المصارف المركزية لمساعدتها على الحفاظ على مركز مالي سليم.

لم تحظّ مخاطر الميزانية العمومية باهتمام يُذكر على مدار معظم تاريخ المصارف المركزية. قبل الأزمة المالية العالمية، كانت ميزانياتها العمومية عادةً صغيرة وكانت تحقق أرباحاً في أغلب الأحيان. ويعكس هذا أن العملة، وهي التزامها الرئيسي، لا تدفع فوائد عليها، وأنه يمكنها استثمار العائدات التي تحصل عليها من إصدار العملة في سندات حكومية تدرّ فائدة. وكانت غالبية الأرباح تُوزّع كأنصبة أرباح على الحكومات.

لكنّ هذه المسألة التي قد تبدو غامضة، لها أهميّة عملية أكثر اليوم، بعد أن تحملت المصارف المركزية مخاطر أكبر في ميزانيتها العمومية، بما في ذلك استخدام عمليات شراء الأصول على نطاق واسع لتحفيز التعافي بشكل أسرع من الأزمة المالية العالمية والجائحة.

أدّت هذه المخاطر الإضافية إلى خسائر كبيرة، حيث اشترت المصارف المركزية سندات طويلة الأجل بعوائد منخفضة واضطررت لاحقاً لرفع أسعار الفائدة بشكل حاد. وعلى

Based Approach جذابة، خصوصاً إذا رأى أنَّ ضعف رأس المال قد يُقيّد استقلاليتها. بينما قد ترى مصارف أخرى أنَّ المخاطر على مصداقيتها أو استقلاليتها منخفضة، وتُفضل الإبقاء على السياسة الحالية لتوزيع رأس المال.

لقد نشر صندوق النقد الدولي مذكرة إرشادية حول اختبارات تحمل المصارف المركزية للضغوط، ويوفر الصندوق أيضاً المساعدة التقنية للدول الأعضاء في هذا الخصوص. ولا شك أنَّ لهذه المؤسسات الفريدة أهمية عامة محددة تميّزها عن الشركات التجارية. ولكن في بعض الأحيان، قد تساهم أساليب الرقابة المتبعة للإشراف على المصارف الخاصة في تسلیط الضوء على النقاش الدائر حول المصارف المركزية.

المراجع: مدونة صندوق النقد الدولي- أيلول ٢٠٢٥

قياس مستوى رأس المال الذي يمكنه من استيعاب صدمات كبيرة ولكنها محتملة، دون خفض رأس المال إلى مستويات منخفضة جداً قد تُضعف مصداقيتها واستقلاليتها. ولتحقيق هذه الغاية، طور خبراء صندوق النقد الدولي نموذجاً كمياً، بناءً على أبحاث أجorit في العام ٢٠١٥، تسمح بتقدير كيفية تطوير رأس المال في إطار يأخذ في الاعتبار مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف. كما تأخذ اختبارات الضغط بعين الاعتبار معدل التضخم وغيره من الديناميكيات الاقتصادية العامة، وكيفية تأثيرها على رأس المال.

يساعد هذا النهج أيضاً على تحديد متى تكون زيادة رأس المال عبر الاحتفاظ بالأرباح مبررة، أو متى وكيف تُوزع الأرباح مع حماية مستويات رأس المال. قد تجد بعض المصارف المركزية هذه المقاربة المبنية على المخاطر Risk



الضريبة على الثروة

١٩٩٠، لكن هذا النهج لم يُعد يحظى بالقبول مع مرور الوقت. فألغت النمسا ضريبة الثروة في العام ١٩٩٤، وألمانيا في العام ١٩٩٧، والسويد في العام ٢٠٠٧. حتى أن فرنسا حذت حذوها في العام ٢٠١٨. لا تزال ثلث دول غنية فقط - النرويج وإسبانيا وسويسرا - تفرض ضريبة على صافي الثروة.

فقد تخلى السياسيون عن هذه الضرائب لأنها لم تكن فعالة. ووجدت إحدى المراجعات القيمة أنجزت في العام ٢٠١١، أن ضرائب الثروة قد لا تتحقق إيرادات كبيرة، وقد تعمل بشكل غير عادل وغير فعال. تواجه هذه الضرائب العديد من المشاكل، لأنَّ تقييم الثروة، وبالتالي مقدار الضريبة التي يجب تحصيلها، أمر صعب للغاية. وربما يلجأ

تعاني الحكومة الفرنسية من عجز مالي هائل يقدّر بحوالي ١٦٠ مليار يورو (١٩٠ مليار دولار)، أو أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٥. مع شعور المستثمرين بالسندات السيادية الفرنسية بالقلق، يتوجّب على السياسيين إيجاد حلّ لسدّ هذه الفجوة. يعتقد الاقتصاديون ذات المليون اليسارية وعدد متزايد من الوسطيين، أن ضريبة الثروة تشّكل جزءاً من الحل. وقد اقترح غابرييل زوكمان Gabriel Zucman من كلية باريس للاقتصاد فرض ضريبة سنوية لا تقلّ عن ٢٪ على الثروات التي تزيد عن ١٠٠ مليون يورو.

كانت اثنتا عشرة دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تفرض ضرائب على الثروة في العام

تعود الاعتراضات الجوهرية على ضريبة الثروة إلى عوامل عدّة مثل **الاستدامة** والفعالية والسداجة. الاستدامة قد تكون ضرائب زوكمان شائعة في الوقت الحالي، إلا أن استمرار تأييدها غير مضمون، فمثلاً تشير ورقة بحثية إلى أن التأييد لضرائب الثروة يمكن أن ينحسر، استناداً إلى عوامل من بينها الوضع الاقتصادي. وهكذا، قد تجد فرنسا نفسها أمام ضريبة ضارة اقتصادياً وعكسية سياسياً. الفعالية حتى لو ظلت ضريبة الثروة شائعة بعد تطبيقها، فهل ستتحقق الأهداف التي يسعى إليها مؤيدوها، إذ من شبه المؤكد أن هذه الضريبة لن تجمع ما يكفي من المال للتعويض عن التخفيضات المطلوبة في مجالات أخرى. **السداجة** يرجح العديد من مؤيدي زوكمان أن فرض ضريبة بنسبة ٢٪ هو مجرد البداية.

لدى فرنسا خيارات أخرى إذا أرادت تصحيح المسار المالي. فمن شأن رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى الضرائب على الأراضي وغيرها من العقارات، أن يُدرّأ أموالاً طائلة. كما أن ضريبة الكربون ستحدث فرقاً. وفي مرحلة ما، سيعتّن على البلد رفع سنّ التقاعد المتنامي بشكل مُبالغ فيه. لن يكون أيّ من هذا سهلاً. لكن تطبيق سياسة سيئة لتحقيق نتيجة جيدة على المدى القصير نادراً ما يكون نهجاً حكيمًا.

المراجع: **الطبعة الالكترونية** **مجلة The Economist**، ٢٠٢٥، **تشرين الأول**، **Don't tax wealth Even the most sophisticated arguments in favor of doing so make no sense**

الأغنياء للانتقال إلى الخارج تهرباً من دفع هذه الضريبة. وعلىه، لا تؤمن الضريبة على الثروة الكثير من المال. حتى أنه برأي الجناح اليميني، قد تؤدي إلى دمار اقتصادي. وفي مراجعة واسعة النطاق أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجدت أسباباً محدودة لفرض ضرائب على صافي الثروة، بالإضافة إلى تلك المفروضة على أرباح رأس المال والميراث. وقد وجد السياسيون العديد من الطرق الأخرى لضمان دفع الأثرياء ضرائب كبيرة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ترتفع معدلات الضرائب الفعلية حالياً من ٤٥٪ لـ ٥٠٪ الأعلى، وفقاً لدراسة حديثة، كما أن الأنظمة الضريبية في معظم الدول الغنية الأخرى تصاعدية للغاية.

مع ذلك، لم يعد الحديث عن ضرائب الثروة على جدول الأعمال في فرنسا فحسب، بل تتم مناقشة إعادة فرضها بين الحين والآخر في بريطانيا وألمانيا. ويناقش الأستراليون إمكانية فرض ضرائب أعلى على أصحاب حسابات التقاعد الكبيرة. وفي الولايات المتحدة، كان الرئيس جو بايدن طرح فكرة فرض ضريبة على أرباح رأس المال غير المُحققة، والتي كانت ستُمثل نوعاً من ضريبة الثروة. يُدرك الاقتصاديون المشاكل التي تواجهها هذه الضرائب، إلا أن عدداً متزايداً يدعم إعادة فرضها. ستضطر الحكومات قريباً لاتخاذ قرارات مؤلمة لسد عجز الميزانية لديها، ومن المرجح أن تشمل التدابير الالزمة تخفيضات في الخدمات الاجتماعية وزيادة في أنواع أخرى من الضرائب. قد تكون ضريبة زوكمان، والتي يقول ٨٦٪ من الفرنسيين أنهم يؤيدونها، هي الطريقة الأمثل لتحقيق ذلك.





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 Lebanon
ص.ب. رقم: 976 بيروت - Lebanon
هاتف : + 961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

